مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّةِ Journal of the University of Babylon for Humanities
المجلد 29/ العدد 10/ 2021 Vol. 29/ No. 10/ 2021

الاستدلال على المعنى عند بول غرايس في نظرية المحادثة

حليم موسى كاظم
معهد الفنون الجميلة للبنين في الديوانية
haleemmusa65@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2021/7/4 تاريخ قبول النشر: 2021/7/ 27 تاريخ نشر البحث:2021/10/27

المستخلص

شهد النصف الثاني من القرن العشرين حركة دؤوبة في مجال البحث اللساني، وفي هذا الإطار ظهرت نظريات لغوية مختلفة، كان سعيها اتجاه دراسة الظاهرة اللغوية دراسة علمية، يمكن أن تحقق نتائج علمية ملموسة، على النحو الذي تحقق للعلوم التجريبية. وقد حققت هذه النظريات نتائج طيبة في هذا المجال من عبر مناهج تحليل وتأويل مختلفة. لكنّها لم تحقق نتائج حاسمة في مجال بحثها في المعنى وتأويله والاستدلال عليه. حتى أنّ بعض النظريات قد أهملت جانب المعنى من دراساتها اللغوية مدّعية أنّه لا يقع في مجال بحثها؛ إذ ليس له منوال شكلي يمكن أن يخضع للملاحظة والتجريب. لكنّ هذا الوضع لم يدم طويلا حتى ظهرت النظرية البراغماتية التي تبنت الانفتاح على الخارج عبر مرجعيات مختلفة تغذيها أنساق معرفية واجتماعية وثقافية واعتقادية... من هنا لم يعد المعنى تجريديا بل صار يحتفظ بملامح الحواضن التي أنتج فيها، وإعادة إنتاجه عبر آليات تأويل واستدلال مختلفة... لقد كان لأبحاث (فتخنشتاين) في الفلسفة التحليلية أثر في ظهور أكثر المفاهيم البراغماتية، إذ كان لنظريته(المعنى في الاستعمال) أثر في تكريس مفهوم المعنى المتحوّل، الذي تبنى فكرته (غرايس) عندما وجد أنّ الناس يقصدون أكثر مما يقولون، وأنهم يقولون شيئا ويعنون شيئا آخر. فبرزت عنده ظاهرة الاستلزام الحواري من جراء انتهاك مبدأ أو أكثر من مبادئ التعاون؛ ثم تتبع ذلك المعنى المضمر المنتج من جراء ذلك الانتهاك عبر سلسلة من الاستدلالات. إنّ الفكرة التي يدور حولها هذا الموضوع تتعلّق بالاستدلالات التي قدّمها (غرايس) في تتبع المعنى المعلن وغير المعلن في نظريته في المحادثة، والمفاهيم التي ظهرت من جراء البحث في هذه النظرية؛ كمبدأ التعاون، والاستلزام الحواري، والمعنى المضمر، إلى غير ذلك.

الكلمات الدالة: مبدأ، التعاون، الاستدلال، المعنى، غرايس، المضمر، الضمني

Inferring Meaning in Paul Grice's Conversational Theory

Haleem Mousa Kadhim
Institute of Fine Arts in Diwaniyha

Abstract

The second half of the twentieth century witnessed a relentless movement in the field of linguistic research, and in this context, various linguistic theories emerged. The aim of these theories was to study the linguistic phenomenon as a scientific study that could achieve tangible scientific results, as was achieved by experimental sciences. These theories have achieved good results in this field through different methods of analysis and interpretation. However, they did not achieve decisive results in their search for meaning and its interpretation and inference. Some theories have even neglected the meaning aspect of their linguistic studies, claiming that it does not fall within the scope of their research since it has no formal mode that can be subject to observation and experimentation. This situation, however, did not last long until the emergence of the pragmatic theory that adopted openness to the outside world through various references sustained by cognitive, social, cultural and belief systems. Hence, the meaning is no

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

longer an abstract idea. Rather, it retains the features of the circumstances in which it was produced, and reproduced through different mechanisms of interpretation and inference. Ludwig Wittgenstein's researches in analytic philosophy had an impact on the emergence of the most pragmatic concepts, as his theory of meaning in use had an impact on consecrating the concept of transformed meaning, which Grice adopted when he found that people mean more than they say, and that they say something and mean something else. The phenomenon of dialogic necessitation emerged in him due to the violation of one or more principles of cooperation. Then, the implicit meaning produced by that violation is traced through a series of inferences. The idea around which this paper revolves is related to the inferences made by Grice in tracing the declared and unstated meaning in his theory of conversation, and the concepts that emerged as a result of research in this theory such as the principle of cooperation, the dialogic necessitation, the implicit meaning, and so on.

Keywords: principle, cooperation, inference, meaning,Grice, implicit .

أولا: مدخل:

يمثّل المعنى روح اللغة، فهو المآل الذي تنتهي إليه كلّ دراسة لسانية، فقد تناولته نظريات لغوية كثيرة، برؤى ووجهات نظر مختلفة؛ وقدّمت في تحليله والاستدلال عليه مختلف الآليات اللغوية، وغير اللغوية، غير أنّ موضوع المعنى شائك، حتى أنّ قضية انتسابه لم تحسم فتناولته النظريات اللغوية والاجتماعية والقانونية والنفسية والفلسفية والبراجماتية... لكنّ أيّاً منها لم يبت في هذا الموضوع، ففيه من العموم ما يجعله موضوعا لكل علمّ؛ لذلك كان موضوعا عائما غير قابل للتحديد؛ حتى أنّ بعض النظريات أهملت جانب المعنى في دراساتها اللغوية. ينظر: [1، ص134]

ولم يعد تسوير النسق وإبعاد المعنى، عائقا أمام ظهور نظريات لغوية جديدة، أخذت على عاتقها دراسة الوجه الآخر في ثنائية دي سوسير(الكلام) والجانب الإنجازي في اللغة. ولم يعد البحث في المعنى تقليديا ولا الاستدلال عليه وتأويله بعد انفتاح النسق اللغوي وتعدد مرجعيات الخطاب، وآليات تحليله.ينظر:[2،ص98-101]

وتعد الفلسفة التحليلة الأكثر تعمقا في هذا الجانب، وبخاصة رائدها في هذا المجال (فتخنشتاين)، الذي تبنى فكرة المعنى المتحوّل (المتغيّر) بحسب نظريته (المعنى في الاستعمال)، تاركا فكرة المعنى الثابت الذي نادت به النظريات الفلسفية. فقد نشأ عن الفلسفة التحليلية مفاهيم فلسفية عمّقت مفهوم اللغة العادية وأعطتها حيّزا واسعا من الاهتمام، فنشأ عنها ما يسمى بـــ(نظرية الاستعمال) التي قال بها (فتخنشتاين) ونظّر لها في أدبياته الفلسفية، وفي نظرته إلى اللغة العادية بوصفها البديل الموضوعي عن اللغة المنطقية التي تقوم على مفهوم الصدقية؛ ومن ثمّ صار التوجه نحو المعنى الاستعمالي المتحوّل، وهو المعنى الأدق في توصيف محتوى اللغة العادية، بأنّها لغة الاحتمال والتوقع والتخمين والحدس في وصف المعنى والاستدلال عليه في محتوياته الصريحة وغير الصريحة. ينظر:[3، ص102]

إنّ المعنى-بحسب فتخنشتاين- هو الهالة التي تحيط بالبنية اللغوية، فهو معطى خارج الخطاب يتحكم به المستعملون، يضيفون إليه، ويأخذون منه؛ ومن هنا كان شعار (فتخنشتاين): المعنى في الاستعمال. فالبحث عن المعنى هو بالضرورة بحث في ظروف الاستعمال. ينظر: [4، ص230-231]

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وفي ضوء هذه التوجهات الجديدة ظهرت (البراغماتية) بوصفها تيارا فلسفيا تمتد جذوره إلى الفلسفة التحليلية، وإلى مفهوم المعنى للاستعمال الذي قال به فتخنشتاين، وأخذت تنشأ عن ذلك مفاهيم جديدة تطورت إلى نظريات، منها أعمال(بول غرايس)، التي ضمنّها مقاله (المنطق والمحادثة) الذي نُشر عام 1957م. وبخاصة مشروعه في (مبدأ التعاون)، الذي لفت فيه النظر إلى الكيفية الضمنية التي يجري على وفقها الحوار. ينظر:[5، ص84-85]- [6، ج2/ص618- 62] -[7، ص107-108] -[8، ص79].

إنّ ما يميّز التفسير التداولي هو طبيعتة الاستدلالية، فالمعنى الذي لا يمكن الوصول إليه بناء على مؤشرات بنيوية، فإنّ هذا مؤشر على وجود معنى غير مصرّح به، يمكن الوصول إليه بوساطة آليات تداولية، ومن ثمّ فإنّ المعنى الظاهر لا يمنح الخطاب دائما اكتفاء دلاليا. وهذا الأمر يجعل من التأويل حاجة حتمية لإشباعه داخليا عبر ما يتعلّق به من معانٍ مضمرة، بها يتحقق التواصل. ينظر: [9-ص138] - [10-ص137]- [11-ص6].

فالخطاب فضاء تقع في حدوده عناصر مختلفة من المرجعيات المعرفية والاجتماعية والنفسية واللغوية، فليس هناك حدا معينا للمعنى التداولي، فهو وليد حواضن مختلفة، ومن ثمّ فهو يحمل ملامح ذلك القيد الذي أنجز في حدوده من قبل المتكلم أو المتلقي، بل المعنى منجز مشترك بينهما. ينظر: [12- ص240]-[13، ص147]. فالخطاب هو نتاج التفاعل بين المتواصلين في وسط اجتماعي؛ والمتحاورون في هذا الوسط هم الذين يشكلون محتواه الدلالي، هذا المحتوى يؤدي وظيفة قصدية، في مقام معين. ينظر:[14،ص50]-[15،ص68]. إنّ النسق الاجتماعي يعد مصدرا أصيلا في إنتاج المعنى، وهو أيضا مصدر لإعادة إنتاجه من جديد أثناء عملية التواصل. ينظر:[16،ص276-277]-[17،ص312]-[18،ص131]. ولذلك قيل عن الخطاب بأنّه منتج لبنية معرفية مركبة، تغذيه مرجعيات مختلفة، وهذا الأمر مدعاة لأن يؤخذ بعين الاعتبار عند الاستدلال عليه وتأويله. ينظر: [19،ص6] - [20،ص425]

إنّ معنى أن تؤدي اللغة وظيفتها في التواصل؛ هو أنّ هذا الأداء مقصود لتأدية حاجة معيّنة، ومن ثمّ فإنّ التواصل وظيفة قصدية يؤديها المتواصلون، وبه صار القصد شرطا في التواصل.ينظر:[9،ص123][21،ص6].

ويعد المعنى التداولي ذا طبيعة افتراضية؛ فضلا عن تأويله، ((وإذا كان معنى الملفوظ ذات طبيعة افتراضية، فذلك لأنّ هذا المعنى -على عكس دلالة الجملة التي هي ذات طبيعة تجريدية ثابتة- يتغيّر بتغيّر مقامات التخاطب، ومن ثمّ فإنّ ما يميّز كل ملفوظ هو قبوله لقراءات متعددة)) [9،ص125]- [12،ص234]؛ لكنّ مقام القول يظل فيصلا في تحديد المعنى، فضلا عن آليات أخرى.

من مزايا التداولية أنّها تعنى بإضمار المعنى؛ وهذا الأمر يعد خاصّية في البعد التداولي، فالمتكلّم عادة يميل إلى إضمار المحتوى، والمتلقي بوصفه مؤوّلا للخطاب ليس لديه ما يمنعه من إنجاز تأويله بضمان العلاقة التي تربطه بالمتكلّم؛ بعيدا عن التعمية واللبس والغموض؛ وكلّ ما يؤدي إلى تعدد معاني الخطاب وقيمه الاحتمالية. ينظر:[10،ص100-101]-[22، ص45]. ولا يعني تبني المعنى الضمني تشتيت الخطاب أو تعجيز المتلقي؛ إذ ليس معنى ذلك أنّ المتخاطبين يتواصلون بأسلوب تعجيزي، أو بتشفير المعنى، ومحاولة فك هذا التشفير. ينظر: [23، ص70].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ثانيا: المعنى عند غرايس:

(أ) المفهوم والمصطلح:

لم يعد المعنى التداولي تقليديا، لا مصطلحا ولا مفهوما؛ فهو خارج حساب الدال والمدلول، بوصفهما من مصطلحات النظام، أي من مصطلحات اللغة بوصفها نظاما ثابتا. إنّ المعنى التداولي بشكل عام، وعند غرايس بشكل خاص له مناشئ وحواضن ومرجعيات وأنساق معرفية مختلفة. ويُعبّر عنه بمصطلحات مختلفة. فكلمة المعنى عند غرايس((تعتمد إلى حد كبير على السياق وغرض المتكلّم)). [24، ص283].

ويتحدد مفهوم المعنى عند غرايس باعتبار الحمولة الدلالية، إلى: معانٍ صريحة ومعانٍ ضمنية:

مثال: (هل تستطيع أن تعيرني هذا الكتاب). المعنى الصريح لهذه العبارة هو، أولا: الدلالة المنطقية أو ما يسمى (المحتوى القضوي). وثانيا: أسلوب الاستفهام المدلول عليه بحرف الاستفهام (هل). والمعنى الحرفي المدلول عليه بالاستفهام هنا غير مراد، إذاً لماذا لجأ إليه المتكلّم؟ المعنى المراد هنا ضمني، لكن المتكلّم أراد أن يصل إلى معنى الطلب وهو(أعرني هذا الكتاب) عبر الاستفهام تحاشيا من تأثير أسلوب الأمر، فالمتكلّم –ربّما– أراد أن يكون مهذبا في مخاطبة الآخر. وممّا يجب تأكيده أنّ الخطاب يجري برعاية مقام القول، فالمعاني الضمنية هنا تشمل: معنى مستلزم عرفي هو(اقتضاء الحاجة إلى الكتاب) والمعنى الآخر: معنى مستلزم حواري، وهذا الأخير هو مركز المعنى في نظرية غرايس، وهو معنى قول غرايس: إنّ المتكلمين يقصدون أكثر مما يقولون، أو يقولون شيئا ويعنون شيئا آخر. ينظر: [25،ص46–47] – [7،ص110].

لم يعد المعنى الوضعي هدفا للبعد التداولي، إلا بالقدر الذي يتعلّق بالتدرج للوصول إلى المحتوى غير المعلن، فالمعنى القضوي ذو مرجعية وضعية، وتصوره يقتضي عزله عن مقام القول. بخلاف المعاني السياقية أو الحوارية، فهذه تفهم في إطار سياق القول، فضلا عن مرجعياته. ولذلك يذهب بعض الباحثين إلى التفريق بين المعاني والمقاصد، من أنّ المعاني تفهم من المواضعات اللغوية، في حين تفهم المقاصد عبر آلية التأويل، وقواعد التخاطب وأصوله المرتبطة بمرجعيات الخطاب وسياقه الخارجي. ينظر: [19، ص92].

لا يخلو الخطاب من المعاني الضمنية؛ بل إنّ نظرية غرايس قائمة أصلا على استبطان المعنى، فالخطاب عنده حمّال معانٍ مضمرة. ينظر: [26،ص37]. والمصطلحات التي تشير إلى معنى الإضمار كثيرة منها: (التضمن، الإضمار، الاستبطان، غير المعلن، غير الصريح، غير المباشر، الافتراض المسبق... إلى غير ذلك من المصطلحات). هذه المصطلحات ليست تنويعا للمعنى، بمعنى أنّها لا تشير إلى نوع المعنى بقدر ما تشير إلى طريقة طرح المعنى، أو الوضع الذي هو عليه. ينظر: [27،ص24] – [25،ص43–44].

يقول ديكرو: إنّ التضمن ليس ((عنصرا من عناصر المعنى، وإنّما هو طريقة من طرق إنتاج المعنى، وطريقة من طرق تجلي الأعمال اللغوية...)). [28،ج2/ص571]. فالمعنى عند غرايس، لادالّ له على النحو الذي نعرفه في الدلالة المنطقية في ثنائية (الدال والمدلول)؛ المعنى هنا هو نتاج تجارب المتكلمين وخبراتهم، وافتراضات المتلقي وتوقعاته. ينظر:[29،ص257].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ومن ثمّ فإنّ مصطلح (التضمين) الذي نستعمله دائما للإشارة إلى المعاني الضمنية ليس دالا ولا مدلولا؛ لكنّه يفيد معنى مضافا على المعنى المركزي أو الأساسي. ينظر:[29،ص268]. هذا المعنى المضاف هو نتاج معتقدات المتكلّم وثقافته والنسق الاجتماعي الذي ينتمي إليه المتكلّم الذي يعرف أنّ المتلقي يشترك معه في هذه الاعتقادات؛ ويتبناها أيضا في حواراته. ينظر: [9،ص179] –[30،ص58].

هذا المعنى ليس نتاجا لتفاعل الدوال والمدلولات المنطقية المحددة ولا يشبهها، لكنّه يتفاعل عبر مساحات معرفية واسعة تشكل اعتقادات المتكلمين وخلفياتهم الثقافية. ((إنّ ظاهرة التضمين الحواري التي توجد في كل أشكال الخطاب تتخذ مظاهر متعددة بين الإيحاء والتلميح وغيرهما، إلا أنّ كل مظاهره تنضوي تحت خاصية المضمر... وإذا كان المضمر هو كل المعاني التي ليس لها دال على سطح الجملة، فإنّ فاعليته الحوارية تطفو على المحيط المعرفي للمتواصلين. بل إنّ المضمر يتخذ الصبغة الضرورية في تحديد العلاقات والصراعات بين المتواصلين)). [22،ص165]. إنّ التداولية تسعى إلى تجاوز المعنى إلى ما بعده، والوصول إلى المقاصد التي تحدد مراد المتكلّم، والدفع بالخطاب نحو تحقيق غايات تواصلية أبعد في تحديد المعنى، وفي تفعيل التواصل واستمراره. ينظر:[19،ص92].

ولا تقتصر مرجعيات المعنى على المحيط المعرفي فحسب؛ بل المعنى في الخزين المعرفي وعلى امتداد الذاكرة أيضا، وكل ما اكتسبه المتكلّم من معارف، والعمل عليه في المساحات البعيدة في عمق الذاكرة لدى المتكلمين، فهو نتاج المساحة التي يستند إليها المتكلم في خزينه المعرفي، على النحو الذي نجده في الافتراض السابق بوصفه خزينا لغويا صامتا يتم اللجوء إليه لتعزيز الحوار من الخزين المعرفي الكامن في الذاكرة.

تقدم لنا المقاربة التداولية صياغة جديدة للمعنى بحسب الافتراضات السابقة. إذ يذكر لنا(د.محمود أحمد نحلة) أنّ هناك نوعين من الافتراض السابق التداولي، نوع نجده في الحياة اليومية، وآخر نجده في الاستعمال الاصطلاحي وهو أضيق مدى من الاستعمال العام. فمن الاستعمال العام أن يقال: (اشترى محمد حقيبة مدرسية لابنه) فيفترض السامع سلفا أنّ محمدا متزوج، ولديه ابن في المدرسة. أمّا الاستعمال الاصطلاحي فهو مقيد باستدلالات تداولية بعينها في ضمن تعبيرات لغوية معينة. ويمكن الاستدلال على هذا المعنى ببعض الاختبارات التي تعتمد الخزين المعرفي والثقافة. ينظر:[31،ص28]. وأمّا الافتراض السابق الذي يرتبط ببعض الألفاظ في عبارات معيّنة، فيظهر في أزواج من العبارات اللغوية المتقابلة التي لا فرق بينها سوى لفظ معيّن، ويرتبط المعنى هنا بثقافة المتكلم وخزينه المعرفي:

مثال: (أ) زيد أُغتيل سنة 2004م. (ب) زيد قُتل سنة 2004م.

فاستعمال الفعل (اغتال) في العبارة (أ) يتضمن افتراضا سابقا؛ بأنّ زيدا كان شخصية بارزة. لكنّ هذا الافتراض غير متحقق في الفعل (قتل) في الجملة (ب).

مثال آخر: (أ) وصل الضيف مع عقيلته.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

(ب) وصل الضيف مع زوجته.

نلحظ أنّ المعنى في الجملة (أ) غير، مع أنّ الجملتين متقاربتين في الصياغة وفي المعنى تقريبا. غير أنّ كلمة (عقيلته) تتضمن افتراضا سابقا، بأنّ الضيف شخصية ذات مستوى سياسي أو اجتماعي رفيع، لكنّ هذا المعنى غير موجود في كلمة (زوجته) في الجملة(ب). ينظر:[31،ص31-32].

(ب) طبيعة المعنى:

1- إضمار المعنى وإظهاره

إنّ المراد من مصطلح (الإضمار) إخفاء المعنى، أو عدم التصريح به؛ ومنه ظهر مصطلح المعنى المضمر، ومصطلحات أخرى لها صلة، مثل: (اللاحرفي، التلميح، التلويح، غير المعلن، غير المباشر، التضمّن) وغير ذلك من المصطلحات التي استُعملت لإفادة الغرض نفسه. والمضمر لا يتعلق بالألفاظ على النحو الذي نجده في تعلّق المعنى الصريح باللفظ، فالمضمر يتعلّق بالمتكلّم، وهو الذي يتحكم به، وباستتاره أيضا، لقصد يريده. ينظر:[32، ص146-147]. فالإضمار هو معنى عميق أو هو لغة فوق لغة، في مقابل الإظهار، أو التصريح، أو التعيين. ينظر: [33، ص199] -[34، ص269].

ويلجأ المتكلّم إلى أسلوب إضمار المعنى ثقة منه بكفاءة المتلقي في التأويل وقدرته على استحضار المعنى، وهو بالتأكيد ليس على مستوى واحد، فربّما يكون قريبا من المعيّن لوضوحه، أو لشهرته. ومادام الأمر يتعلّق بعلاقة المتكلم بالمتلقي فالتفسير يكون أيسر، بحكم المشتركات التي تجمع بينهما. ينظر: [32،ص150].

تعنى المقاربة التداولية بالمعاني المضمرة بشكل واسع، فالخطاب لا يُصرّح بمضامينه دائما، وإن صرّح بها فلمعنى آخر مضمر يريد تمريره، فهناك جوانب يُراد لها أن تكون خفية، ويُراد للمتلقي أن يُفعّل كفاءته للاستدلال عليها وإظهارها. فالحمولة الدلالية، تقع بين التصريح والتلميح؛ والاستدلال عليهما بالمؤشرات البنيوية بالنسبة للمعنى المصرّح به، وبمقام القول للمضمر. ينظر:[10،ص75]. ولابد من أدلة تمكّن المتلقي من إظهار المضمر؛ وإلا وُصف الخطاب بالإبهام، ومن ثمّ تصير الغاية منه تعجيز المتلقي، والابتعاد بالخطاب عن التواصل الحقيقي. ينظر: [32،ص151] - [12،ص97].

إنّ عادة المؤوّل أن يتعامل مع المعاني غير المصرّح بها؛ للاستدلال عليها ثمّ تأويلها، فصعوبة التأويل تكمن في الاستدلال على هذه المعاني المتخفية خلف البنية اللغوية؛ لكنّ المستدل يتوسل بمقام القول، وبإشارات معيّنة لسانية وغير لسانية يعتقد أنّه يستطيع عبرها الوصول إلى المعاني المستترة في محيط الخطاب وظروفه. ينظر:[34،ص269].

ويعد الإضمار حالة طبيعية في خطاب عابر للبنية، ومبني على آليات استدلال تداولية تعمل في فضاء ممكن، قائم على الافتراض والاحتمال بعيدا عن البحث في الحقيقة المطلقة. إنّ إنجاز المضمر له مسوغات تسمح للمتكلّم أن يتجاوز بها المحظورات (التابو Taboo) مثلا، فضلا عن أنّ المضمر يمنح المتحاورين نوعا من المرونة في الانتقال بين هذا وذاك. ينظر: [27،ص10 المقدمة].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

لقد نال (الإضمار) عناية (غرايس) واهتمامه؛ فكان مفتاح نظريته في المحادثة، فقد تنبه إلى أنّ بعض المعاني لا تتحكم بها المكونات اللغوية للخطاب؛ لكنّها تخضع لمؤشرات سياقية عندما تُنجز في مقام معيّن. ومن هنا أراد أن يصل إلى الطريقة التي يتم بها انتقال المتلقي، وهو يتلقى الخطاب، من إظهار المعنى إلى إضماره، وفقا لقواعد تخاطبية وآليات استدلالية. ينظر: [35،ص421]. ترتبط بظروف القول، والمعارف المشتركة فضلا عن فرضيات الربط بين الأحداث والقيم الاحتمالية. هذه الآليات يمكن أن تقدم تفسيرا لما يقوم به المتكلّم من أنّه يعني أكثر ممّا يقول. ينظر:[10،ص87].

وفكرة الإضمار والإظهار بحثها (سورل) في الأفعال المباشرة وغير المباشرة، ويسمّيها(الإنجازات البسيطة والإنجازات المعقدة). ويقصد بالبسيطة ما كان فيها إنجاز واحد هو المعنى الحرفي، إلى جانب المحتوى القضوي. في حين أنّ المعقدة فيها إنجازان: حرفي وغير حرفي، يضاف إليهما المحتوى القضوي. مثال: (هل تستطيع أن تفتح النافذة) في هذه الجملة إنجازان حرفي يتمثل بالاستفهام، ومضمر يتمثّل بالطلب، لأنّ المعنى (افتح النافذة)، إلى جانب المحتوى القضوي الذي يتمثل بالمعاني الوضعية للوحدات المكونة للجملة. ويشير (سورل) إلى أنّ المتلقي يلجأ إلى هذا الأسلوب الخطابي غير المباشر محاولا الابتعاد عن بعض الأساليب التي ينفر منها المتلقي. ينظر:[7، ص111]. والمضمر عند (غرايس) لا يقتصر على الإنشاء الذي يخرج إلى معان أخرى، بل العبارات الخبرية أيضا تحمل محتوى ضمني، وهو المعنى المستلزم. **مثال:** شعار لمرشح في الانتخابات: (المرحلة المقبلة هي مرحلة بناء وإعمار وإخلاص) هذا ظاهر المعنى في العبارة؛ غير أنّ فيه تلميحا أو تعريضا من أنّ المرحلة السابقة كانت سيئة، ليس فيها بناء ولا إعمار ولا حتى إخلاص!

وبحسب (سبيربر وولسون) فإنّ (غرايس) وأتباعه يعتقدون أنّ كل جوانب المعنى المحددة سياقيا، هي بالضرورة إضمارات. ودعوا إلى تعديل نظرية (غرايس) بالنقد والإضافة؛ ومن ذلك التمييز بين المعنى الصريح والمعنى المضمر، فالصريح يستحق عناية واهتماما أكبر، فهو تماما مثل المعنى المضمر، يتطلب الاستدلال عليه، والاستعانة بالسياق لتفسيره، أحيانا كثيرة. ينظر:[23،ص6-7].

ويقترح (سورل) أنّ تتضمن قوانين التخاطب التي وضعها (غرايس) جوانب تهذيبية، من أجل تدعيم فكرة آداب الحوار، وتجاوز بعض العبارات، من نحو:**(آمرُك بالتوقف)** أو **(توقف)** تلك التي يطغى عليها طابع العنف والإجبار. ويمكن استعمال عبارات مهذبة من نحو: **(لو تتفضل بالتوقف) و(لو تكرمت علينا)**. ومن ثمّ فإنّ نظرية التأدب –أحيانا– تعد سببا كافيا لتبرير الإبلاغ بالمعنى غير المباشر، وهذا الأمر مدعاة للجوء إلى الخطابات غير الحرفية. ثمّ إنّ الانتقال من معنى إلى آخر عبر سلسلة من الاستنتاجات، إنّما يعبّر عن الكفاءة اللسانية، والتداولية للمتلقي. فالمقدرة الاستدلالية هي التي أفرزت إضمار المعنى. ينظر: [7،114]. لكن ليس دائما أن يكون الخطاب غير الحرفي مقصودا، فقد يكون هناك قصورا لا مقصودا في لغة المتكلّم، فربّما لم تسعفه كفايته في اختيار كلمة معينة. ينظر:[12،ص141].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

2- الثبات والتحوّل في المعنى:

هذا العنوان له صلة بموضوع الإضمار والإظهار في المعنى، فالمعنى الحرفي له صفة الثبات في حين أنّ المعنى المتحوّل متغّير، لارتباطه بالمتكلّم، وبالسياق، فيتحرّك المعنى حيثما يريد المتكلّم. فالمعنى (غير الحرفي) ليس ثابتا بل متغيرا بالنظر إلى الثقافة والتجربة ومستعملي اللغة. والتحوّل طابع في المعنى التداولي، فهو وليد الاستعمال، الذي يتغيّر بتغيّر مقام القول. ينظر: [36، ص37].

إنّ بروز ظاهرة المعنى في الاستعمال، وعدم ثباته، تعود للفيلسوف (فتخنشتاين)؛ فبعد أن قدم تصورا مفاده أن لا معنى لقضايا لا تقابل وقائع، ومن ثمّ لا ثبات للمعنى عنده. لكنّ هذه التصورات كانت من الأخطاء الفادحة، بحسب فتخنشتاين. لكنّه عاد في مرحلة لاحقة، وهو يبحث في اللغة العادية، ليؤكد عدم ثبات المعنى، فقدّم نظريته التي تقول: (لا تبحث عن معنى الكلمة، لكن ابحث عن استعمالاتها) فصار المعنى عنده متحركا، وثباته صار وَهْمًا. ينظر: [4، ص229-230]. يقصد في مجال الاستعمال، إذ يظل المعنى المنطقي (القضوي) ثابتا بثبات القضية المنطقية الذي يشكل موضوعا لها. ينظر:[36،ص38]. وهكذا نجد أنّ المعنى الاستعمالي، هو عينه الذي يسميه (غرايس): معنى المتكلّم، أو المعنى المستلزم الذي ينشأ عن ظاهرة الاستلزام الحواري، هذا المعنى يتحرك على وفق المقامات المختلفة، ويتلوّن بحسب المواقف؛ ولذلك منح المعنى الاستعمالي اللغة قدرا من المرونة عند استعمالها. ينظر: [17،ص309].

3- المعنى بين المتكلم و المتلقي:

يعود إنتاج الخطاب وتأويله إلى المتكلّم، على أساس أنّ المعنى يتعلّق بمقاصده ونواياه، وعلى المتلقي أن يتلقاه بالفهم والتأويل، وهذا هو الاتجاه العام في إنتاج الخطاب وتلقيه. ينظر:[37،ص46]. لكنّ هناك من يرى خلاف ذلك؛ وأنّ المتلقي يعدّ شريكا للمتكلم في إنتاج الخطاب وفي تأويل محتوياته وفهمها. ((إنّ النظر إلى المتكلّم، باعتباره صاحب الملفوظ، على أنّه المرجع الأعلى في تحديد معناه يصطدم باعتراف العديد من المتكلمين بعجزهم عن احتكار عملية التأويل وتحديد المعنى حتى لما يصدر عنهم من أقوال)) [9،ص126]. ففي لغة الحوار يُصنع المعنى، بوصفه نتاج إسهامات مشتركة، يشارك فيها كلٌ من المتكلّم والمتلقي والملفوظ ومقامه. ينظر:[12،ص42].

إنّ القدرة المطلقة للمتكلّم لا تخلو من مبالغة، فعدم قدرته على تأويل الخطاب أحيانا أمرٌ وارد، والمتلقي يستطيع التأثير في سلوك المتكلّم أو تعديله، وهو أمر وارد أيضا. تقول أوركيوني: ((إنّ دور المتلقي لا يقبل الاختزال إلى مجرد وعاء للقيم التي تكتشف لذاتها؛ بل هو دور مخالف لذلك تماما. لأنّ تفكيك الملفوظ معناه القيام بحساب تأويلي معقد بدرجة أو بأخرى، ثمّ النجاح في ذلك)).[9،ص134]. فبين المتكلّم والمتلقي عقدا للتواصل، وهذا الأمر جدير بأنّ يؤسس لعلاقة متفاعلة؛ قريبة بين المتخاطبَين، ويحقق لهما قدرة مضافة من أنّهما يمتلكان مفاتيح الاستدلال على المعنى. ينظر:[38،ص53].

وبحكم المشتركات بين المتكلّم والمتلقي؛ نجد أنّ خطاب المتكلّم مهما كان عميقا، فإنّ المتلقي قادر على التفاعل معه، والمتكلّم يعرف ذلك. ((ومن المهم التأكيد أنّه من منظور (غرايس) يرتكز التواصل الفعلي على

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

نوع من الذاتية المتبادلة المتمحورة حول خلق استدلالات inferencias من جانب المستقبل، فيتمكن هذا الأخير من التعرف بالشكل المطلوب على أنّ القول ينطوي على قصد المرسل بأن يجعل التعرّف عليه ممكنا كقول مقصود، وأن يسمح بتأويله. وبحسب فكرة غرايس يرتكز التواصل على توقعات المتكلّم بأن محاوره يمكنه أن يكتشف عن طريق استخدام قول محدد من طرف المتكلّم...)). [35،ص421]. فالمتكلّم لا يكتفي بأن يدفع بالخطاب ويترك المتلقي يتوقع المعنى ويفترضه ويخمنه فحسب، بل يتركه يتوقع تصوره –أي تصور المتكلم– التأويلي الذي سيقوم به. ينظر:[9،ص129].

إنّ التعاون بين المتكلّم والمتلقي؛ بحسب مفهوم غرايس، هو أمر حتمي، فالخطاب مُنتج مشترك بينهما؛ وخلاف ذلك، سيؤدي إلى التعمية وتعقيد الخطاب وسوء الفهم. ينظر:[23،ص44]. فالعلاقة القريبة بين المتخاطبين، من ناحية القدرات المعرفية المشتركة، سيعزز فعالية الاستدلال على المحتويات المعلنة وغير المعلنة؛ مهما بلغت القيم الاحتمالية التي يتضمنها الخطاب، فضلا عن الكفاءة والقدرات اللغوية والخلفية المعرفية. ينظر: [9،ص137].

ثالثا: آليات الاستدلال:

إنّ الاستراتيجية التي وضعها(غرايس) للاستدلال على المعنى، أراد بها تحقق العمل التأويلي في تحديد المحتويات غير المعلنة التي يتزامن إنجازها مع إنجاز المعاني الحرفية والقضوية؛ فقد وجد (غرايس) أنّه لا توازن بين القول والقصد أحيانا، أي لا علاقة تجمع بين ما يقال وما يُقصد خارج السياق، ورأى أنّ المتكلّم، أيّ متكلّم، لديه آليات استدلال؛ إن لم يكشف عنها، أو يتنبه إليها، لا يعني أنّه لا يستخدمها، أو أنّها غير موجودة.

ويوصف المعنى التداولي بأنّه احتماليّ ومتعدد، وإن كان ظاهره غير ذلك، فهذا لا ينفي تعدد الوجوه في المعنى. وهذا الأمر يقتضي إيجاد أسس لقواعد ضبط التأويل، تقوم على استدلالات لسانية وغير لسانية قادرة على استيفاء المعنى. فالمعنى التداولي بخاصة ليس شيئا قابلا للتقنين؛ فقد نتوصل في التأويل إلى أكثر من معنى يستحق أن يكون هو المطلوب؛ لكنّ الواقع التخاطبي غير ذلك، إذ لابد لنا من مرجّح ربّما أكثر من حاجتنا إلى مؤوّل. ينظر:[32،ص165].

ومن أجل أن يتوصل المتلقي إلى المعنى المطلوب ((لابد أن يأخذ في الحسبان ما يقال بالفعل، وما يحيط به من سياق، وقواعد المبدأ التعاوني التي يفترض أن يراعيها الطرفان)). [39،ص47] – [13،ص141].

ينبغي أن نفرق بين المعنى الذي تفصح عنه المؤشرات اللغوية، والمعنى الآخر الذي يضيفه المتكلّم، ومحتوى ما جاء به (غرايس) أنّ المعنى العميق الذي يراد تأويله ينبغي أن يُستدلّ عليه من المعنى الحرفي ومن السياق، وفقا لاستدلالات عقلية. ينظر:[40،ص141]–[41،ص256–257]–[42،ص15].ولذلك حاول (غرايس) أن يضع أمام المتلقي مجموعة آليات استدلال، تتلخص في جملة معطيات للكشف عن المعنى (المستلزم)، وعلى الشكل الآتي:

1– المعنى الحرفي للكلمات الواردة في القول. 2– مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه.

3– السياق اللغوي، وغير اللغوي للخطاب. 3– عناصر أخرى تتصل بالخلفية المعرفية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

5- ينبغي على المتواصلين أن يكونوا على صلة ومعرفة بهذه الآليات. ينظر:[6، ص625] –[43، ص104].

1- البنية اللسانية:

إنّ إدراك المعنى يقتضي التدرج فيه من المعاني البسيطة إلى المعاني المركبة؛ ومن ثمّ فإنّ البنية اللسانية ودلالاتها الحرفية تعد منطلقا للوصول إلى استعمالاتها في السياقات المختلفة. فالمؤشرات اللسانية تعد آليات أساسية تدخل في احتساب المعنى، ومدخلا لتحديد معانيه الضمنية. ينظر: [34،ص267] – [44،ص375]. فعند التأويل لا يمكن إقصاء البنية اللسانية أو عزلها؛ فهذا الأمر غير ممكن، لأنّ فهم المعنى يمر عبر القدرة اللسانية، ثمّ الكفاءات الأخرى من أجل وصف الآليات التي يستدلّ بها المتلقي لإدراك المحتويات الحرفية. ومن أجل أن تتحقق العملية الاستدلالية كاملة لابد، في مرحلة لاحقة، من الاستعانة بظروف إنتاج الخطاب ومقام القول. ينظر:[9،ص163].

إنّ أوّل الكفايات بالعناية والأهمية أيضا هي الكفاءة اللغوية، فمستعمل اللغة يسخّرها لتحقيق حوار فعّال، وهو ما تسعى إليه النظرية التداولية، وتراهن على تحقيقه. ينظر: [20،ص424]. والحديث عن البنية اللسانية هو بالضرورة حديث عن مجال الاستعمال؛ فاستعمال الدلالة في حيّز التداولية، غيره في حيّز علم الدلالة، فالفرق بينهما هو فرق بين ما يتحدد بالنظر إلى مستعمل اللغة، وبين كونها خاصّية في العبارة دون النظر إلى سياق القول. ينظر:[11،ص15]. فالوضع اللغوي–مثلا– في حقيقته وضع عرفي تعاوني، ممّا يقربه إلى المساحة التي تعمل ضمنها التداولية، ويبدو ذلك في عناية غرايس بالدلالة الوضعية، وهو يحلل مفهوم التعاون ودوره في نظرية الاستلزام الحواري، فإنّ الاستدلال على المعنى المستلزم، وإن كان مضمرا متصلا بالمتكلّم؛ لكنّ (غرايس) لم يهمل الأدلة اللسانية عند تأويله. ينظر:[32،ص151–152].

2- السياق:

إنّ السياق بوصفه مرجعا خارجيا، يُلجأ إليه عند عدم إمكان التأويل بالمؤشرات اللسانية، ويحدث عادة أن يكون المؤوَّل محتوى إضماري، على النحو الذي نجده في نظرية الاستلزام الحواري من أنّ المعنى المستلزم لا يمكن الاستدلال عليه إلا بلحاظ مقام القول. فقول المتكلّم: (الطريق موحش) لا يمكن أن يأخذه المتلقي على ظاهر معناه، فالموقف الذي يقال فيه مثل هذا الكلام، يذهب به مذاهب شتى من المعاني المختلفة. فقد يكون المعنى: لا تسافر في هذا الطريق، وربّما هي دعوة للمتلقي إلى الحذر من الوحوش أو ما شاكل من مخاطر الطريق، أو الانتظار حتى الصباح، إلى غير ذلك من التأويلات. ينظر: [9،ص159].

إذا كان الاستدلال على المحتويات غير المصرّح بها تتوقف على آلية السياق؛ فإنّ طبيعة العلاقة القائمة بين المتكلّم والمتلقي لها قدرة تأويلية ربّما تفوق المقام؛ ذلك أنّ هذه العلاقة محكومة بالخلفية المعرفية المشتركة، فضلا عن أنّ ثنائية المتكلّم/ المتلقي، أي طرفا الخطاب هما بعض من معطيات السياق، ولهما القدرة على تجاوز المعوقات التي تتعلق بتحديد المعاني الضمنية للخطاب. ينظر:[10،ص101]. فضلا عن كيفية التعرف على مقاصد الآخرين،((الجواب هو عن طريق ملاحظة سلوكه فباستعمال معرفة الشخص بالناس الآخرين عموما

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وبالشخص المعيّن بشكل خاص، يستطيع الشخص أن يستدلّ على أي من تأثيرات هذا السلوك يمكن أن يكون ذلك الشخص المعيّن قد توقعها ورغب فيها...)). [23،ص70].

ولذلك يذهب بعض الباحثين إلى أنّ السياق ليس مُعطى من الخارج؛ فالمعنى التداولي ليس ببعيد عن المتخاطبين، إنّه ينشأ معهما. ينظر:[12،ص224]. ومن المفهوم أنّ النسق اللغوي يُفسّر معناه داخليا باعتبار مجموع معاني وحداته، من دون إحالة إلى مرجعية السياق؛ غير أنّ بعض التركيبات اللغوية لا تُفهم دلالاتها، إلا في سياق تواصلي. وهذا الأمر يوضح أنّ قيمة المقام تكمن في كونه آلية استدلال وتأويل مرجحة، بالنظر إلى تزاحم القيم الاحتمالية للمعنى التداولي، ومن ثمّ لابدّ من مرجح للمعنى المقصود. ينظر:[22،ص43][45، ص169]-[46،ص18] -[20،ص426].

4- الخلفية المعرفية :

إنّ تأويل الخطاب مبني على افتراضات المؤول وتوقعاته، اعتمادا على كفايته في ترجيح المعنى المفترض أو المتوقع؛ فغاية التأويل إدراك المقاصد المفترضة للخطاب. ينظر:[9،ص130-131]. فالكفاية النشطة والمعرفة الخلفية المشتركة تعدّان دافعين للمتكلم أن يلجأ إلى الخطاب اللاحرفي؛ بناء على ثقته بشريكه الذي يحمل الكفاءة ذاتها والنشاط المعرفي ذاته، فهو شريك في تقاسم السياقات المعرفية الموازية والسابقة. ينظر:[12، ص162]. ممّا يساعد المتلقي على العدول من المعنى الحرفي إلى المعنى الآخر؛ فيُصبح الاستدلال مستندا إلى أدلة واضحة الترجيح على المعنى المراد. ينظر:[9،ص142]. فضلا عن ذلك؛ فإنّ هذه الخلفية، وكذا الكفاءة، تحوّلان المحتوى الضمني إلى آخر مألوف، يُمكّن المتخاطبين من تنشيط عملية التواصل واستمرارها دون توقف، يضاف إلى ذلك إمكان الاستدلال على المعنى الضمني وتحديده، وإعادة تشكيل الخطاب بعد إتمام فحص المعنى. ينظر:[10،ص98-100].

وفي ضوء ذلك؛ فإنّ هذا النشاط المعرفي يعمل في ضوء مقام معرفي ملائم، لكي يفهم كل طرف من أطراف التخاطب أنّ لدى الطرف الآخر القدرات نفسها؛ ويبدو ذلك في تصعيد مستوى التواصل واستمراره. ينظر:[9، ص157].

مثال: (أ) هل تريد فنجانا من القهوة؟ (ب) لا أتناول مُنبهاً.

جواب (ب) غير حرفي، وبغير استدلال تداولي لا يمكن للمتلقي أن يفهمه. فالكفاية المعرفية تدلنا على أنّ (القهوة) من المنبهات، وهنا يكون المعنى قد اتضح، وإن كان غير مصرح به، وهذا الاستدلال -على هذا النحو- هو استدلال لغوي تداولي، والممارسة الاستدلالية هنا تمارس باستمرار داخل الالسنة الطبيعية.والمعنى المتحصّل من الاستدلال والتأويل هو معنى استلزامي متغيّر، وهذا الأمر له صلة بطبيعة المعنى التداولي الذي لا يعرف الثبات، فضلا عن أنّ المعاني الضمنية -في غالبها- استلزامية يستدعي بعضها بعضا. ويقتضي تأويل المعنى الاستلزامي بطريق الاستدلال بالكفاية الموسوعية لكي تتدخل في كلّ عملية يقوم بها المخاطب لتوليد المعنى المستلزم من المعنى الصريح. ينظر:[9، 182-183].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ليس كلّ ما يُنطق أثناء الحوار هو تمام الكلام، فهناك ما لم يقال ربّما هو أكثر ممّا يقال. هذا المدخل ينطبق على ما يسمى الافتراض السابق؛ وهو عنصر تداولي يستند إلى قاعدة عريضة من المعلومات التي يستند إليها كل متحدث باللغة، ويستدعيها عند الحاجة، هذه المعلومات أوالافتراضات سابقة على أي خطاب آني، فهي أشبه بقاعدة بيانات مخزونة، وهذا هو الفرق بينه وبين المضمر، فالمضمر وليد آني للخطاب في مقام معيّن. في حين الافتراض سابق على القول يقوم على التعالق مع بعض العبارات اللغوية التي تواضع عليها المستعملون فصارت جزءا من ثقافتهم وتجاربهم وخبراتهم. ينظر:[8،ص99-102].

مثال: يرتبط الافتراض ببعض العبارات من دون غيرها:

نقول: (أُغتيل زيدٌ) – ونقول: (قُتِل زيدٌ). ففي الجملتين (زيدٌ مات بالقتل) غير أنّ في جملة (أُغتيل زيد) افتراض سابق يفهمه المتلقي وهو: أنّ زيدا شخصية رفيعة، وهذا المعنى غير موجود في الجملة الثانية. ومثال آخر: (وصل إلى فرنسا هو وعقيلته) ونقول: (وصل إلى فرنسا هو وزوجته) في الجملة الأولى افتراض سابق في كلمة (عقيلته) ليس موجودا في كلمة (زوجته) وهو أنّ كلمة (عقيلة) أكثر ما تطلق على زوجات الملوك والرؤساء، إلى غير ذلك. هذه الافتراضات يفهمها المتحاورون، لأنّها معايير تواضع المجتمع، وصارت جزءا من الخزين المعرفي للمتخاطبين. ينظر:[8،ص101].

5- مبدأ التعاون :

يعتقد (غرايس) أنّ التحادث بين الناس يقوم على قول وقصد، فقد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر ممّا يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون. فما يقال يتصل بالمعنى القضوي، وما يُقصد يتصل بالمتكلم. وقد أراد (غرايس) أن يفهم العلاقة بين ما يقال وما يُقصد، فالمتكلّم قد يقول شيئا ويعني شيئا آخر، ثمّ كيف يسمع المتلقي شيئا ويفهم شيئا آخر؟ ومن هنا برزت لديه فكرة (الاستلزام الحواري). وقد وجد أنّ الحلّ يكمن في ما سمّاه (مبدأ التعاون). وهو آلية استدلال حوارية، يتفرّع عنها أربعة مبادئ، تحتها قواعد فرعية. ينظر:[31، ص33-35] –[47، 99-100].

لقد وجد (غرايس) أنّ المحادثات التي تجري بين المتخاطبين محكومة بالتعاون، ثمّ صاغ القواعد المتفرعه عن مبدأ التعاون مراعيا في ذلك، إلى جانب السياقات اللغوية، السياقات الاجتماعية والثقافية. وقد نبه إلى أن الحوارات بين الناس تجري بهذه الكيفية التي تصف السلوك التخاطبي بين الناس في حالي المعلن وغير المعلن؛ وليست هذه القواعد شروطا أو معايير تفرض فرضا على المتخاطبين، بقدر ما هي وصف للسلوك الحواري. ينظر:[23، ص70-72].

فرّع غرايس (مبدأ التعاون) إلى أربعة مبادئ رئيسة، ثمّ طوّرها إلى قواعد أخرى سلوكية، فكانت على الشكل الآتي:

(1) قاعدتا الكمية:

أ- اجعل اسهامك بالمعلومات بالقدر المطلوب... ب- لا تجعل اسهامك بالمعلومات أكثر ممّا هو مطلوب

(2) قواعد النوعية، قاعدة عليا: حاول أن يكون اسهامك بمعلومات صادقة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أ- لا تقل ما تعتقد أنّه غير صادق. ب- لا تقل ما ليس لديك دليل كافٍ على صدقه.

(3) قاعدة الصلة (المناسبة): ليكن كلامك ذا صلة (مناسبا).

(4) قواعد الأسلوب. قاعدة عليا: كن واضحا. أ- تجنب الغموض في التعبير. ب- تجنب اللبس والاشتراك ج- تكلّم بإيجاز. د- اذكر الأشياء بترتيبها الصحيح)). [11،ص17] -[12،ص82-83].

هذه هي المبادئ التي يتحقق بها التعاون بين المتكلّم والمتلقي، بحسب ما يعتقد(غرايس) فالتعاون وقواعده هي بمثابة آليات استدلال، للبحث في محتويات الخطاب. ينظر:[48،ص57] -[47،ص99].

أن تقول شيئا معينا، لكنّك تعني شيئا آخر، هذا المشغل هو الذي نبّه (غرايس) وعمّق عنده فكرة الاستلزام الحواري؛ و((المراد به إيضاح الاختلاف بين ما يقال What is said وما يقصد What is meant. فما يقال هو ما تعنية الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية Face values. وما يقصد هو ما يريد المتكلّم أن يبلغه للسامع على نحو غير مباشر، اعتمادا على أنّ السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلّم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال.(أ) لم يبق لدي أي بنزين. (ب) توجد محطة على بعد أمتار)). [8،ص80].

إنّ فكرة الاستلزام التي توصل إليها (غرايس) يتمّ وصفها عبر آليات مبدأ التعاون؛ لأنّ منشأ الاستلزام هو كسر بعض آلياته، مع التمسك بمبدأ التعاون وقواعده الأخرى. ينظر:[34،ص294]. والاستلزام عند غرايس نوعان: استلزام تواضعي يتعلّق بالمعنى المعلن، واستلزام تخاطبي يتعلّق بالمتكلّم وينشأ عنه معنى مضمر. وعليهّ فإنّ الحوار ينهض بطريقين: طريق مباشر في حال لم تُخرق أيّ من مبادئ التعاون، وطريق آخر غير مباشر عند انتهاك قاعدة معيّنة. **ينظر:**[48،ص56].

إنّ خرق قاعدة من قواعد التعاون لا تتم بشكل عشوائي؛ فهناك عقد ضمني واتفاق بين طرفي الخطاب، والتعاون بينهما هو الذي يسيّر عملية التأويل بالشكل المطلوب، فضلا عن احترام مبدأ التعاون وآلياته. ينظر:[7، ص109]. وكلّما تمّ انتهاك قاعدة تولد عن ذلك معنى ضمني لا يراد التصريح به لغاية أكثر أهمية من التصريح. ينظر:[39،ص47]-[35،ص422]. وهذا المعنى المُتولد من الخرق؛ ينشأ عنه مستويين من المعاني، أحدهما، حرفي، ولا حرفي يمكن إدراكه في ضوء المقام، هذا المعنى يتصل بالمتكلّم، فهو من مدلولاته. ينظر:[7، ص107].

إنّ عدم خرق أيّ مبدأ من مبادئ التعاون، سيؤدي حتما إلى عدم تولد أي معنى استلزامي (مضمر)، وسيقتصر الحوار على المستوى الحرفي للمعنى. **مثال:** حوار بين زوج (أ) وزوجته (ب): (أ) أين مفاتيح السيارة؟ (ب) على المنضدة.

نلحظ أنّ مبادئ التعاون متحققة في هذا الحوار، فما مطلوب في السؤال متحقق في الجواب. فالوضوح متجسد في الإجابة (الطريقة)، وصادقة(الكيف)، وقد تحقق القدر المطلوب(الكم)، والإجابة مناسبة وذات صلة (المناسبة). فالمقصود من السؤال متحقق في الجواب، ومبادئ التعاون منجزة، ولذلك لم يتولد عن هذا الحوار معنى استلزامي. ينظر:[31،ص36].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

إنّ انتهاك مبدأ معيّن –أحيانا– يتعلّق برغبة المتكلّم في دفع المتلقي إلى أن يبحث عن المحتوى المضمر، لذلك يسمّي غرايس هذا المحتوى بـــ(الإضمار في المحادثة).ينظر:[12،ص84]. ومن ثم فإنّ ظاهرة الاستلزام الحواري، تحدث كلّما تمّ خرق مبدأ، أو أكثر، من مبادئ التعاون؛ مع بقاء التعاون قائما بين المتحاورين، وأيضا المحافظة على المبادئ الأخرى. فقد يحدث أن تُخرق قاعدة (الكم) نتيجة معلومات غير كافية، لأجل المحافظة على قاعدة أخرى هي (الكيف) التي تلزم أن يكون المتكلّم صادقا. هذا الأمر يدفع المتلقي إلى استنتاج معنى مستلزم؛ من أنّ المتكلّم لم يعط معلومات كافية لجهله بالقضية التي يدور حولها الحوار، أو عدم تأكده بأن ليس لديه الدليل الكافي، لأن يؤكد هذه الحقيقة. ينظر:[9،ص164–165].

مثال: حول خرق مبدأ الكمية بإعطاء معلومات أقل من المطلوب: (س) يسأل (ص) عن (خطيب صديقة مشتركة بينهما): هل هو لطيف؟ ص: يبدو أنّها تحبه. وباستطاعة ص أن يجيب بـــ(لا) فيكون قد أعطى تبليغا ممكنا؛ لكنّه، أي (ص) أجاب بأقل ما يمكن، لكنّه كان يعلم ما يفعل عندما أدلى بجوابه، وكل ذلك كان لأجل تفادي تضارب مبدأي الكمية والكيفية. فهو لا يستطيع أن يعطي جوابا مؤكدا، فليس بحوزته ما يؤكد ذلك، ولذلك قرر أن يخرق مبدأ الكمية كي لا يضطر أن يعطي جوابا ليس متأكدا منه. ينظر:[12،ص85–86].

إذا تحققت المبادئ الأربعة جاء المعنى الحرفي مطابقا للمقصود، وكلما كُسر مبدأ أو أكثر من مبادئ التعاون تولد المعنى الاستلزامي، مع حرص المتكلم على إدامة علاقة التعاون مع المتلقي وإبلاغة المعنى المقصود.

مثال: حوار بين أم (أ) وابنها (ب):

(أ) هل اغتسلت ووضعت ثيابك في الغسالة؟ (ب) اغتسلت. نلحظ أنّ (ب) لم يعطِ المعلومات الكافية، وفي هذا خرق لمبدأ (الكم)، وفهمت الأم من إجابة (ب) أنّه اغتسل لكنّه لم يضع ثيابه في الغسالة.

مثال آخر لخرق قاعدة (المناسبة): حوار يجري بين رجلين: (أ) أين زيد؟ (ب) ثمة سيارة صفراء تقف أمام منزل علي. إجابة (ب) ليست مناسبة ولا ملائمة لسؤال (أ) وفي هذا خرق لمبدأ (المناسبة). وفي ضوء مبدأ التعاون يحاول المتلقي إيجاد صلة بين السيارة الصفراء، ومكان زيد، وبحكم العلاقة بينه وبين المتكلم يحاول إبلاغ المتكلّم أنّ لزيد سيارة صفراء، ولعلّها هي التي تقف أمام منزل عمر، فإذا كانت هي فحتما زيد هناك. ينظر:[31،ص37–38].

ذكر(غرايس) أنّ هدفه من وراء مبدأ التعاون وقواعده، هو:((توضيح كيفية اشتغال آليات التأويل التي تجعل المؤول ينتقل من الشكل اللغوي الحرفي إلى ما يتضمنه الملفوظ من معنى)). [49،ص119]. مرورا، قبل ذلك، بآلية الخرق وما يتولد عنه من معنى غير حرفي.

إنّ طريقة (غرايس) في تسخير مبدأ التعاون لتتبع محتويات الخطاب؛ هو في الحقيقة آلية استدلال وتأويل أكثر من كونه دعامة لتفعيل الجانب التبليغي في الخطاب. فمبدأ التعاون بوصفه مثالا للطريقة الاستنتاجية يضعنا بين طريقين اثنين:((إمّا أن نتبع القواعد المتفرعة على مبدأ التعاون، وإمّا أن نخرج عنها؛ فإن اتبعناها حصلنا على فائدة قريبة هي أقرب إلى ما أسماه الأصوليون بالمنطوق. وإن خرجنا عن هذه القواعد حصلنا فائدة بعيدة؛ هي أقرب إلى ما أسماه الأصوليون بالمفهوم أو المسكوت عنه...)). [32،ص239]. إنّ مفهوم (مبدأ التعاون) هو

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

إضافة قدّمها (غرايس) على مستوى تأويل الخطاب والاستدلال عليه، يضاف إلى آليات أخرى مثل: مقام القول، والخلفية المعرفية. ينظر:[50،ص21].

الخاتمة:

1- إنّ ربط المعنى بالإضمار هو نوع من القدرة الاستدلالية والكفاءة، على أساس أنّ الإضمار مؤشر اعتراف بأنّ المتلقي يمتلك قدرة في الاستدلال والتأويل، وهو أيضا يعبر عن ثقة المتكلّم بأهلية المؤوّل وكفاءته الاستدلالية.

2- إنّ لجوء المتكلّم إلى الأسلوب غير المباشر في الحوار لا يتعلّق بسبب محدد، فهناك أكثر من سبب يدفع المتحدثين إلى اختيار الأسلوب غير المباشر، منها: تحاشيا من المحظور (التابو Taboo) أو تأدبا أو تحاشيا من تأثيرات أسلوب الأمر، وربّما تشويقا... إلى غير ذلك.

3- إنّ مبدأ التعاون وما يتفرّع عنه من مبادئ، تعدّ آليات استدلال وتأويل، فضلا عن كونها آليات ترتيب للخطاب وتنظيمه، بمعنى أنّها يُستدلّ بها، إلى جانب كونها دعامة لتفعيل الجانب التبليغي وتنشيطه وتنظيمه. وتبدو فاعليته في الاستدلال وتتبع مستوى الخطاب، وهل يسير باتجاه تحقق المبادئ، أم عدم تحققها؟ فإن تحققت فأسلوب الخطاب مباشر، والمؤشرات البنيوية تكفي للاستدلال على المعنى الحرفي. وإن لم تتحقق فهذا مؤشر خرق، وتأكيد بأن أسلوب الخطاب غير مباشر، والمعنى مضمر. ثمّ يستدل على سبب لجوء المتكلّم إلى الخطاب غير المباشر عبر مقام القول، والخلفية المعرفية.

4- إنّ مصطلح (الإضمار) أو ما جاء بمعناه أو مرادفا له؛ من نحو: عدم التصريح، التلميح، التضمن... ليست سوى تنويعات في المصطلح للإشارة إلى نوع الطريقة التي يسير عليها الخطاب من حيث إخفاء المعنى وإظهاره، ولا يُراد منها بوصفها تنويعات للمعنى، بل إشارة إلى أسلوب التخاطب أو طريقة من طرائق إنتاج المعنى...

5- إنّ القول بأنّ المعنى في حيّز المتكلّم أمر فيه نظر، إذ ليس كلّ المتكلمين سواء في قدرتهم على الإنتاج والتأويل والاستدلال، ولا يمكن أن يوصف الجميع بالكفاءة، فهذا الأمر غير متاح للجميع، لأمر يتعلّق بأسباب كثيرة ذاتية ومكتسبة. فالمعنى هو إنتاج واستدلال للطرفين، فمثلما يضيف المتكلّم معنى معيّنا؛ كذلك يعمل المتلقي على تحوير المعنى أو إعادة إنتاجه أو تعديله، وكثيرا ما يستطيع المتلقي التأثير في خطاب المتكلم. ومن ثمّ فإنّ الإنجاز والتأويل والاستدلال هو إسهام مشترك...

6- ليس كلّ ما يدور بين المتخاطبين هو تمام الكلام، فهناك كثير من الكلام (المسكوت عنه) ونقصد به(الافتراض السابق)، والكلام غير المنطوق هو محور الخطاب؛ لكنّه لا يقال أثناء الحوار، فالافتراض السابق –إذا صحّ التعبير– هو عبارة عن مسلمات صامتة كامنة في الخزين المعرفي للمتخاطبين، لكنّهم يربطون الأحداث ويستدلون بهذا الخزين من دون أن يذكروه في حوارهم، فهو مُدرك ومستعمل ضمناً.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع:

[1] د.نايف خرما، أضواء على الدراسات اللّغوية المعاصرة، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1398هـ- 1978م.

[2] فرديناند دي سوسور، علم اللّغة العام، ترجمة: الدكتور يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: الدكتور مالك يوسف المطلبي، د.ط، دار آفاق عربيّة، بغداد، 1984م.

[3] د.الزواوي بغوره، الفلسفة واللغة (نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة)، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2005م.

[4] رشيد الحاج صالح، (التحليل اللغوي ونظرية المعنى عند فتغنشتاين)، بحث، منشور في مجلة: عالم الفكر، العدد4، المجلد19، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل، 2001م.

[5] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ط1، دار الحوار-سوريا، 2007م.

[6] بول غرايس، المنطق والمحادثة، بحث مترجم ومنشور ضمن كتاب(اطلالات على النظريات اللسانية والدلالية) في النصف الثاني من القرن العشرين(مختارات معرفية)-الجزء الثاني- بحوث مترجمة- إشراف: د.عز الدين مجدوب- ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين- المجمع للعلوم والآداب والفنون(بيت الحكمة)، ط1، قرطاج، 2012م.

[7] يحيى بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، دراسة منشورة ضمن كتاب(التداوليات علم استعمال اللغة)، تنسيق وتقديم: حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، ط2، إربد-الأردن، 2014م.

[8] د.نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، ط1، مؤسسة حورس الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2013م-1434ه.

[9] إدريس سرحان، التأويل الدلالي-التداولي للملفوظات، دراسة منشورة ضمن كتاب (التداوليات علم استعمال اللغة)، تنسيق وتقديم: حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، ط2، إربد-الأردن، 2014م.

[10] د.مرتضى جبار كاظم،(اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني)، ط1، دار الأمان، الرباط، 1436ه-2015م.

[11] جيوفري ليتش، مبادئ التداولية، ترجمة:عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، د.ط، الدار البيضاء، 2013.

[12] جيني توماس، المعنى في لغة الحوار(مدخل إلى البراجماتية- التداولية)، ترجمة: نازك إبراهيم عبد الفتاح، دار الزهراء، ط1، الرياض، 1431ه - 2010م.

[13] د.محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدّلالة في العربيّة)، ط2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م.

[14] التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، د.أحمد المتوكل،ط1، مكتبة دار الأمان، الرباط، 1426هـ- 2005م.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[15] تزفيتان تودوروف، ميخائيل باختين(المبدأ الحواري)،ترجمة: فخري صالح، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996م.

[16] نيكلاس لومان، مدخل إلى نظرية الأنساق، ترجمة: يوسف فهمي حجازي، مراجعة: رامز ملا، منشورات الجمل، ط1، ألمانيا – بغداد، 2010م.

[17] جمال صمود، فلسفة اللغة عند لودفيغ فتخنشتاين، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2013.

[18] نواري سعودي أبو زيد، المنهج التداولي في مقاربة الخطاب، بحث، منشور في مجلة فصول، العدد77، مصر، 2010م.[7] يحيى بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، دراسة منشورة ضمن كتاب (التداوليات علم استعمال اللغة)، تنسيق وتقديم: حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، ط2، إربد–الأردن، 2014م.

[19] د.محمد محمد يونس علي، تحليل الخطاب وتجاوز المعنى– نحو بناء نظرية المسالك والغايات، ط1، دار كنوز المعرفة، 1437ه–2016م.

[20] محمد الداهي، التواصل بين الإقناع والتطويع– مقاربة تداولية– بحث، منشورة ضمن كتاب (التداوليات علم استعمال اللغة)، تنسيق وتقديم:حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، ط2، إربد–الأردن، 2014م.

[21] مارسيلو داسكال، الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، ترجمة: أحمد لحمداني وآخرين، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1987م.

[22] د.محمد نظيف، (الحوار وخصائص التفاعل التواصلي– دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية)، أفريقيا الشرق، د.ط، المغرب، 2010م.

[23] دان سبيربر– وديدري ولسون، نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك، ترجمة: هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، مراجعة: فراس عواد معروف، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2016م، مقدمة المترجم: ص6–7.

[24] صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ط1، دار التنوير، بيروت، 1993م.

[25] مسعود صحراوي، في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، دراسة منشورة ضمن كتاب (التداوليات علم استعمال اللغة)، تنسيق وتقديم: حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، ط2، إربد–الأردن، 2014م.

[26] باتريك شارودو، ودومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري، وحمادي صمّود، مراجعة: صلاح الدين الشريف، المركز الوطني للترجمة، منشورات دار سيناترا، تونس، 2008م.

[27] كاترين كيربرات– أوركيوني، المضمر، ترجمة: ريتا خاطر، مراجعة: د.جوزيف شريم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008م.

[28] أزوالد ديكرو، قوانين الخطاب، بحث مترجم، منشور ضمن كتاب(اطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين(مختارات معرفية) –الجزء الثاني– بحوث مترجمة– إشراف: د.عز

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الدين مجدوب– ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين– المجمع للعلوم والآداب والفنون(بيت الحكمة)، ط1، قرطاج، 2012م.

[29] أندريه مارتينيه، وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة: نادر سراج، د.ط، دار المنتخب العربي– بيروت، 1996م.

[30] د.مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية(فرنسي، انكليزي، عربي)، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995م.

[31] د.محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1432هـ – 2011م.

[32] د.طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1998م.

[33] فيصل الأحمر، معجم السيميائيات، ط1، منشورات الاختلاف–الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون– بيروت، 1431ه– 2010م.

[34] عبد الله بريمي، بين تداوليات سورل وتفكيكية دريدا، بحث، منشورة ضمن كتاب (التداوليات علم استعمال اللغة)، تنسيق وتقديم:حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، ط2، إربد–الأردن، 2014م.

[35] د.رحيم كريم الشريفي، الباحثة: زينب عادل محمود الشمري، قواعد التخاطب اللساني في معاني القرآن للفراء ت207ه، بحث، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد32.

[36] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط1، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1982م.

[37]د.نور الهدى حسني، وأ.باديس لهويمل، مداخل اللسانيات التداولية في الخطاب البلاغي العربي(متابعة تداولية)، بحث، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، العدد الثاني، 2017م، تصدر عن كلية الآداب واللغات في جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر.

[38] باتريك شارودو، الحجاج بين النظرية والأسلوب، ترجمة: د.أحمد الوردني، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، حزيران – 2009م.

[39] د.بهاء الدين محمد مزيد، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي(تبسيط التداولية)، ط1، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010م.

[40] د.محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري(استراتيجية التناص)،ط3،المركز الثقافي العربي،الدار البضاء، 19.

[41] جيفري ليش، وجيني توماس، البراغماتية المعنى في السياق، ضمن الموسوعة اللغوية، تأليف: ن.ي كولتج، ترجمة: محي الدين حميدي، وعبد الله الحميدان، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع،المملكة السعودية، د.ت. نيسان، 2017.

[42] د.محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[43] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني(من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها)، ط1، دار الأمان– الرباط، دار الاختلاف– الجزائر، 1432هـ– 2011م.

[44] خليفة الميساوي، سلطة الوسائل البرغماتية في فهم الخطاب وتأويله– بحث، منشورة ضمن كتاب (التداوليات علم استعمال اللغة)، تنسيق وتقديم:حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، ط2، إربد– الأردن، 2014م.

[45] د.نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004م.

[46] علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري(من البنية إلى القراءة)، ط1، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، 1421ه– 2000م.

[47] د.محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابس– ليبيا، 2004م.

[48] آن روبول، وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: د. سيف الدين دغفوس، ود.محمد الشيباني، مراجعة: د.لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، ط1،دار الطليعة، بيروت، 2003م.

[49] .د.حميد عبد الحمزة الفتلي، مبدأ التأدب في عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رض) قراءة تداولية، بحث، بحث منشور في مجلة المبين، تصدر عن مؤسسة علوم نهج البلاغة التابعة للأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة، السنة الثانية، العدد الرابع، 1438ه – 2017م

[50] عبد السلام اسماعيلي علوي، ما التداوليات؟ بحث، منشور ضمن كتاب (التداوليات علم استعمال اللغة)، مجموعة دراسات لعدد من الأساتذة والباحثين، تنسيق وتقديم: حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، ط2، إربد–الأردن، 2014م.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq